

المواجهة

« لا يمكن ان يوجد حكم نيابي الا على اساس
من الحريات العامة ، ولا يمكن ان يوجد الحريات
العامة الا على اساس من حرية الراى ، ولا توجد
حرية الراى بغير صحف » . كتاب جرائم النشر
صفحة { .

(الاستاذ محمد عبد الله)

كان الظن أن ينفرط عقد اللجنة الخاصة بعد أن قدمت تقريرها . لكن مجلس الشعب أذن لها أن تبقى لتتلقى من الأحزاب والنقابات والهيئات ما قد يكون لديها من إقتراحات تتصل بالصيغة النهائية للمواد التي يراد تعديلها أو إضافتها إلى الدستور . على أن تقدم اللجنة إلى المجلس على ضوء ما تتلقاه من إقتراحات تقريرها في شأن الصيغة المطلوبة .

وكان الظن أن ينحصر بحث اللجنة في المواد التي صاغها طالبو التعديل . وأقرنت بطلبهم الذي قدم إلى رئيس المجلس في ١٦ يوليو سنة ١٩٧٩ . والتي أقرها المجلس بعد ذلك بصفة مبدئية في ١٩ يوليو سنة ١٩٧٩ تحت عنوان : « سلطة الصحافة » وهذه المواد هي :

مادة ١ : يمارس الشعب سيادته في مجال الصحافة على الوجه المبين بالدستور والقانون .

مادة ٢ : حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور . وذلك كله وفقاً للدستور والقانون .

مادة ٣ : تمارس الصحافة رسالتها في خدمة المجتمع بحرية وفي استقلال وذلك بالكتابة والنشر وغيرهما من الوسائل تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه

وتوجيهه في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة وإحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وذلك كله طبقاً للدستور والقانون .

مادة ٤ : حرية إصدار الصحف وملكيّتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقاً للقانون . وتخضع الصحف في ملكيّتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون .

مادة ٥ : للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للأوضاع التي يحددها القانون .

مادة ٦ : يقوم على شئون الصحافة مجلس أعلى يحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة .

مادة ٧ : يمارس المجلس الأعلى للصحافة عمله بما يدعم حرية الصحافة ويكفل استقلالها ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي . وذلك على النحو المبين بالدستور والقانون .

أقول كان الظن أن يقتصر بحث اللجنة الخاصة على هذه النصوص لصياغتها صياغة نهائية . لكن الغريب الذي لا نعرف له

سببها ولا مبرراً أن اللجنة الخاصة تجاوزت هذا الحد وراحت تعد مشروع قانون كامل للصحافة . وهذا المشروع لا يزال تحت يد اللجنة وهي لم تقدمه بعد إلى المجلس . لكنها أعلنته وأجازت نشره في الصحف . وليس لنا هنا أن نتناول تفصيلاته . لكن لا غنى لنا عن تناول أصوله وأساسه وهي تدور حول ما يأتي :

- ١ - سلطة الصحافة .
- ٢ - ملكية الصحف .
- ٣ - إدارة الصحف القومية .
- ٤ - المجلس الأعلى للصحافة .

١ - سلطة الصحافة

أختلف مفهوم هذه السلطة تبعاً لاختلاف الوثائق التشريعية التي تحدثت عنها :

(أ) فالسلطة التي جرى عليها استفتاء ١٤ مايو ١٩٧٨ هي « السلطة الرابعة للشعب » وهذه لا تكون إلا سلطة من سلطات الدولة . مثلها في ذلك مثل السلطات الثلاث التي يراد لها أن تكون رابعتها . والقول بأنها سلطة للشعب لا يتعارض ولا يتنافى مع كونها سلطة من سلطات الدولة . لأن الشعب وفقاً لصريح نص المادة الثالثة من الدستور

هو مصدر كل السلطات . فاذا أردنا نسبة السلطة القضائية إلى مصدرها بلجاز أن نقول أنها سلطة شعبية شأنها في ذلك شأن السلطين التشريعية والتنفيذية .

(ب) أما استفتاء ١١ أبريل ١٩٧٩ فقد جرى على صيغة نقول « تقنين الصحافة كسلطة رابعة ضمانا لحريتها وتأكيدا على استقلالها » . ومفهوم السلطة في هذا الاستفتاء هو مفهومها في الاستفتاء الذي سبقه لأن السلطة الرابعة هي قوام التعبير في الحالتين . وهي كما سبق القول لا تكون إلا سلطة من سلطات الدولة .

يؤيد هذا التفسير ويدعمه ما قاله السيد الرئيس في بيانه للأمم يوم ١١ أبريل ١٩٧٩ شرحا لبنود الاستفتاء . فقد ورد في هذا البيان عن بند الصحافة كما نشرته جريدة الأهرام في عدد ١٢ أبريل سنة ١٩٧٩ ما يأتي :

« تقنين الصحافة يعني نخطها في الدستور سلطة رابعة . بالضبط زى السلطة التنفيذية زى السلطة التشريعية زى السلطة القضائية . السلطة الرابعة تبقى سلطة الصحافة . كلنا نعرف أن الصحافة تأثيرها رهيب على الشعوب . نحن لا نسمح لفرد أن يملك صحيفة ويفعل ما يشاء .. »

وهذا الذى قاله السيد الرئيس لا يعدو أن يكون إيضاحا للمبدأ الذى جرى عليه الاستفتاء ذلك المبدأ الذى يريد للصحافة أن تكون سلطة من سلطات الدولة وهو مبدأ يرد عليه ما يأتي :

أولاً : أن السلطة في اللغة هي للتسلط والتحكم والسيطرة ،
وهي من مادة « سلطة » أى أطلق له السلطان . والسلطان لفظ
يطلق على الملك أو الوالى كما يطلق على القوة واقهر . والسلطان
بمعناه الثانى دعامة من دعامات الدولة وركن من أركانها . ولما
كانت الدولة شخصا معنويا .. فقد لزم أن ينوب عنها فى ممارسة
سلطانها هيئات تختلف باختلاف وجوه نشاطها . والمتفق عليه
فى العالم الحر أن هذه الهيئات هى الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية
والهيئة القضائية . وقد اصطلح على إطلاق لفظ « سلطة عامة »
على كل هيئة منها . لأن السلطة لازمة من لوازمها . لأن سلطان
كل منها ينبسط على رقعة الدولة كلها . وهى لا تستمد سلطانها
من سلطة أعلى منها بل تستمده من الأمة نفسها . ونظرا لما للسلطات
العامة من أهمية فان دستورنا قد حرص على أن يتحدث عن كل منها
فى فصل مستقل .

وعلى هذا جاء حديثه عن السلطة التشريعية فى الفصل الثانى
الذى يبدأ بالمادة ٨٦ وينتهى بالمادة ١٢٦ . وحديثه عن السلطة
التنفيذية فى الفصل الثالث الذى يبدأ بالمادة ١٢٧ وينتهى بالمادة ١٦٤ .
وعن السلطة القضائية فى الفصل الرابع الذى يبدأ بالمادة ١٦٤
وينتهى بالمادة ١٧٨ . وفى هذا كله هذا دستورنا الحالى حذو
دساتيرنا التى سبقتها سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٤ .
من حيث عدد السلطات العامة ومن حيث أسماؤها . فهى فيه
كما كانت فيها ليست إلا ثلاث سلطات هى السلطة التشريعية

والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية . ولكي تكون الهيئة سلطة عامة رابعة مكملة لهذه السلطات الثلاث التي عينتها دساتيرنا يجب وفقاً لما تقدم أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

١ - أن تكون مختصة بحكم النظام بأن تؤدي وظيفة من وظائف الدولة .

٢ - أن يكون لها بحكم وظيفتها أن تأمر وأن تنهى .

٣ - أن تكون أوامرها ونواهيها في حدود اختصاصها مكفولة النفاذ بسلطان الدولة القائم على القهر والإرغام .

وكل من يفتح عينه ليرى ويفتح ذهنه ليفكر يعلم حق العلم أن الصحافة فيما لها من تأثير في تكوين الرأي العام أو توجيهه ، لا تعتمد على سلطان الدولة بل تعتمد على ما تقدمه للناس من آراء وأبناء ، ونشاطها في هذا الاتجاه يقع خارج إطار الدولة لا داخله ، مثلها في ذلك مثل الأحزاب والنقابات وغيرها من الجماعات التي تؤثر في الدولة بقدر ما لها من أثر في الرأي العام .

ثانياً : أن الصحافة في العالم الحر مهنة حرة وكونها حرة يعني أنها مفتوحة الأبواب لسائر الأفراد والجماعات . شأنها في ذلك شأن سائر المهن الحرة كالطب والمحاماة . وهي الوحيدة من بين هذه المهن التي نصت دساتيرنا كلها على كفالة حريتها . وفي هذا تقول المادة ١٤ من دستور سنة ١٩٢٣ ، والصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وإنذار

الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظورة كذلك إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الإبتماعى . تقول المادة ٤٥ من دستور ١٩٥٦ : « حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً لصالح الشعب وفى حدود القانون » . وقد جاءت المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٦٤ مطابقة للمادة ٤٥ من دستور سنة ١٩٥٦ فى اللفظ والمعنى . أما دستور سنة ١٩٧١ فقد قال فى شأن كفالة حرية الصحافة فى المادة ٤٨ ما يأتى : « حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة . والرقابة على الصحف محظورة . إنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور » .

وغنى عن البيان أن كفالة حرية الصحافة على هذا النحو الذى أجمعت عليه الدساتير إنما أريد بها حماية الصحافة من الدولة . لأن الدولة هى وحدها التى تملك أن تفرض الرقابة على الصحف . وهى وحدها التى تملك أن تنذرها وأن تعطلها . ثم أن الصراع بين السلطة والصحافة كاد أن يكون ظاهرة بارزة فى كل عصر من عصور التاريخ . لأن من أصحاب السلطة فى كل زمان وكل مكان ، من يستعلى ويدعى لنفسه العصمة أو يضلله الهوى أو الغرض أو الغرور . فلا يتسع صدره لرأى يخالف رأيه . وحيثما وجد الحكم المطلق كانت هذه العلة سمة من سماته . لأنه إنما يقوم على رأى واحد . حتى إذا تبدى كما لو كان راغباً فى التماس الرأى الآخر . فهو يعمل فى الوقت نفسه على سد المنافذ التى يمكن أن يطل منها هذا الرأى الآخر على الناس .

وثمة سبب ثانٍ دعى واضعى دساتيرنا كلها إلى النص على كفالة حرية الصحافة . ذلك أن الصحافة هي المعرض الذى يعرض ما تجود به القرائح من آراء . وهى بين وسائل النشر أقربها منلا وأخفها مؤونة وأوسعها إنتشارا . وهى بتعدد أشكالها وإختلاف مذاهبها تتسع لكل رأى وترحب بكل جديد . حرصا على فائدة لها تتفق مع فائدة المجتمع الذى تنشأ فى ظله . وفى هذا كله ترتبط حرية الصحافة بحرية أخرى أكبر منها قدرا وأسمى مكانة . تلك هى حرية الرأى . وإنك حين تقرأ دساتيرنا كلها لا تلبث حتى ترى أن كل دستور منها قد نص على حرية الرأى فى مادة ونص على حرية الصحافة فى المادة التى تليها . ومن هنا تبدو حرية الصحافة كما لو كانت وجها من وجوه حرية الرأى أو لازمة من لوازمها . وحسبك فى إدراك قيمة حرية الرأى أن تعلم أنها أم الحريات وأقدسها أو أقربها إلى القداسة . فلا عجب إذا اتفقت كلمة المجتمع المعاصر على النص عليها فى المادة التاسعة عشر من وثيقة حقوق الإنسان التى تقول : « لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ونشمل هذا الحق إعتناق الآراء دون أى تدخل واستقاء وتلقى وإذاعة الأنباء والأفكار » .

وعلى ضوء ما تقدم يبدو غريبا ما وود فى استفتاء ١١ أبريل سنة ١٩٧٩ ، حيث يقول : « تقنين الصحافة كسلطة رابعة ضامنا لحريتها وتأكيدا على استقلالها » ووجه الغرابة هنا أن هذه الصيغة توهم قارئها أن جعل الصحافة سلطة رابعة أى سلطة من سلطات

الدولة من شأنه أن يؤدي إلى ضمان حريتها والتأكيد على استقلالها .
وهذا ليس من الصواب في شيء : والصواب أن الصحافة تفقد
حريتها كما تفقد استقلالها إذا صارت سلطة من سلطات الدولة ،
ذلك لأن حريتها لا تتوفر إلا حيث تعمل خارج إطار الدولة
لا داخله . واستقلالها لا يتحقق إلا حين تكون مستقلة عن الدولة
لأنها إن خضعت للدولة واستقلت عن كل شيء آخر فلا قيمة
لاستقلالها ولا إعتبار .

(ج) وبعد الاستفتاء الثاني الذي تم في ١١ أبريل سنة ١٩٧٩ .
جاءت الهيئة البرلمانية التي أخذت على عاتقها تقنين الصحافة
كسلطة رابعة إعمالاً لنصوص الاستفتاء المذكور . وأنشأت
فصلاً من سبع مواد اقترحت إضافته إلى الدستور .
وعنوان هذا الفصل « سلطة الصحافة » وتقرأ المواد التي
وردت تحت هذا العنوان . فلا نجد فيها كلها مجمعة
ولا في أية واحدة منها بياناً عن ماهية هذه السلطة التي
تحدث عنها العنوان ولا عن وظيفتها ولا طريقة ممارستها .
والمادة الأولى من هذا الفصل تقول : « يمارس الشعب سيادته
في مجال الصحافة على الوجه المبين بالدستور والقانون » . ولنا هنا
أن نسأل عن هذه السيادة التي يمارسها الشعب في مجال الصحافة ؟
ما هي ؟ واين هي ؟ وكيف تتم ؟ فلا نجد جواباً . ثم نسأل
هل ممارسة الشعب لسيادته في مجال الصحافة يعني أن تكون
الصحافة سلطة ؟ أما ما يبقى من مواد هذا الفصل فحديثه كله
فنصرف إلى تنظيم مهنة الصحافة .

وهكذا يبدو الانفصال تاما بين عنوان الفصل الذى يراد
إضافته إلى الدستور وبين المواد التى أحتواها هذا الفصل . كما يبدو
واضحا أن السلطة التى تحدث عنها عنوانه ليست هى السلطة الرابعة
التي نص عليها استفتاء ١١ أبريل سنة ١٩٧٩ . ومع ذلك ورغم
ذلك وافق مجلس الشعب باجتماع آراء أعضائه بصفة مبدئية
على صيغة الفصل كما وضعها أصحاب الاقتراح .

(د) أخيرا جاءت اللجنة الخاصة التى وضعت مشروع قانون
الصحافة وقالت فى مادنه الأولى : « الصحافة سلطة شعبية
تؤدى رسالتها فى حرية واستقلال » . ووصف السلطة هنا
بأنها شعبية إن كان المراد به أنها سلطة مصدرها الشعب
فهذا لا ينفى أن تكون سلطة من سلطات الدولة . كما
سبق القول .. لأن الشعب هو مصدر كل السلطات عملا
بنص المادة الثالثة من الدستور . أما أن كان المراد بالوصف
أنها سلطة تعمل خارج إطار الدولة مثل : سلطة الأحزاب
والنقابات فهذه سلطة لا تقنن لا فى قانون دستورى ولا فى
قانون غير دستورى . لأنها ليست سلطة بالمعنى الحقيقى
لكلمة سلطة . وإنما هى سلطة بالمعنى المجازى .

على هذا النحو اختلفت الوثائق التشريعية فى تحديد المقصود
بالسلطة التى يراد نسبتها إلى الصحافة . فهى فى استفتاء سنة ١٩٧٨
كما هى فى استفتاء سنة ١٩٧٩ سلطة رابعة من سلطات الدولة
الدستورية . شأنها فى ذلك شأن كل سلطة من السلطات الثلاث

التي يراد لها أن تكون رابعها ، أما في الفصل المقترح إضافته إلى الدستور فهي عنوان لم يأت تحته ما يبينه أو يحدده . أما في مشروع قانون الصحافة فهي سلطة شعبية . وليس أدل من هذا الاختلاف على أن الذين يريدون للصحافة أن تكون سلطة . قد عز عليهم أن يصلوا إلى رأى واحد في شأن هذه السلطة ما هي ؟ وما وظيفتها ؟ وما حدودها ؟ ومجالها ؟ ولو أنهم أنصفوا أنفسهم وأنصفوا الصحافة لسلموا بأن لفظ السلطة لا يجوز إسناده إلى الصحافة إلا إذا كان محمولا على معناه المجازي . وإذا كان في هذا ما يخالف الاستفتاء فلا بأس في هذه المخالفة ولا حرج لأنه ليس إلا استفتاء استشاريا .

٢ - ملكية الصحف

للأفراد في خصوص ملكية الصحف شأن غير شأن الجماعات . ولهذا يجب الفصل بين الملكيتين . ولكل منهما كلمة ، ويأتي بعد ذلك الكلام عن ملكية الصحف الموهمة .

(أ) ملكية الأفراد : -

تنص المادة الرابعة من مشروع المواد التي قرر مجلس الشعب في ١٩ يوليو إضافتها بصفة مبدئية إلى الدستور على ما يأتي :
« حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب مكفولة طبقاً للقانون » . وهذا النص

من شأنه إذا أصبح نهائيا أن يقضى على حق الأفراد فى إصدار الصحف وملكيّتها . وفى هذا قيد على حرية الصحافة لم تعرفه مصر من قبل فى أى عهد من العهود . وإحتمال إساءة حق ملكية الصحف من الملاك الأفراد . هو الذريعة التى يُبتدَرع بها الذين دعوا إلى هذا القيد . لكن ما من حق إلا وهو عرضة لأن يساء استعماله . ولو جاز اتخاذ إحتمال إساءة الحق سببا لاسقاطه لسقطت الحقوق جميعا .

وفى تاريخنا الصحفى ما يدفع الخوف من هذا الإحتمال لأن صحافتنا نهضت على أكتاف أفراد أحرار أبرار . نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر . عبد الله نديم ، وعلى يوسف ، وفريد وجدى ، وجرجى زيدان ، وأمين الرافعى ، وحافظ عوض ، وتوفيق دياب ، وعبد القادر حمزة ، ومحمود أبو الفتح ، ومصطفى أمين ، وعلى أمين .

والعالم الحركله لم يضع من القيود على حرية الأفراد فى إصدار الصحف وملكيّتها إلا ما تقتضيه هذه الحرية .

أقول هذا وأنا أعلم علم اليقين أنه قد لا يرضى رؤوساء التحرير من الصحفيين الذين ذاقوا نعمة المرتبات الضخمة والعربات الفارهة والرحلات السعيدة والمخصصات الظاهر منها والخفى . لكن حرية الصحافة ليست شأن الصحفيين وحدهم بل هى شأنهم وشأن المواطنين قبلهم . وهى تعنى بالنسبة للمواطنين أن يكون لكل منهم الحق فى أن يصدر صحيفة متى شاء وأستطاع .

وأن يكون لجمهور القراء حق القول الفصل في تقييم الصحف والحكم لها أو عليها . يقبلون على ما يرضون عنه منها فتروج . ويعرضون عما لا يرضون عنه منها فتسقط وتبور . وعلى هذين الحقيقتين تنهض حرية الصحافة وتزدهر وتتسع ساحتها فتنبو المواهب وتنشط الخوافز وتتعدد الآراء . وللدولة أن تسن ما يقتضى الحال سنه من قواعد لتنظيم النشاط في هذه الساحة الحرة . وإذا رأت أن تملك صحفا فليس يجوز أن يكون لها من الحقوق أكثر من أى مالك آخر . أما أن تملك الدولة ما تشاء من الصحف وتعمل في الوقت نفسه على حرمان الأفراد من هذا الحق فهذا هو الاحتكار الذى لا تسعى إليه إلا دولة الرجل الواحد والحزب الواحد .

(ب) ملكية الجماعات : —

تنص المادة الثامنة من مشروع قانون الصحافة الذى أعدته اللجنة الخاصة ولم تقدمه بعد إلى مجلس الشعب على ما يأتى : « حرية إصدار الصحف وملكيتها مكفولة للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك للأشخاص الاعتبارية الخاصة التى تتخذ شكل شركات أموال وتعاونيات .

ويشترط فى الصحف التى تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة أن تتخذ شكل شركات مساهمة وتكون اسمها أسمية ومملوكة للمصريين وحدهم ولا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مائتين وخمسين ألف جنيه إذا كانت يومية . ومائة ألف جنيه

إذا كانت أسبوعية . يودع بالكامل في أحد البنوك المصرية .

وما تقضى به هذه المادة هو الإعجاز الذى يبلغ مبلغ المنع .
لأننا إذا اسبعدنا الأحزاب التى لها أحكام خاصة بها . فليس
يسهل على الجماعة التى تتفق على إصدار صحيفة أن تحوز
مائتين وخمسين ألف جنيه . كما لا يسهل على الجماعة التى تتفق
على إصدار مجلة أن تحوز مائة ألف جنيه . لأن التجار والصناع
وأصحاب المهن الحرة هم وحدهم القادرون على أن يحوزوا
أموالا تبلغ هذا المبلغ أو ذلك . وليس بين هؤلاء من يفكر في
أن يصدر صحيفة أو مجلة . وإذا كانت الغاية من هذا الشرط المالى
هو التحقق من جدية الإتفاق فهذه الغاية يكفئها أقل القليل .

ويلاحظ هنا أن المادة الثانية من الفصل الخاص بالصحافة
الذى وافق مجلس الشعب بصفة مبدئية على إضافته إلى الدستور
لم تكن تشترط في الشخص الاعتبارى الخاص أن يأخذ شكل شركة
مساهمة . وعلى هذا كان يكفيه أن يأخذ شكل شركة تضامن
أو توصية . ورغم ذلك جاءت اللجنة التى أعدت مشروع قانون
الصحافة فذهبت في التعسير والاعنات إلى أبعد مما قرره مجلس
الشعب .

(ج) المؤسسات الصحفية القومية : —

هذه هى المؤسسات الصحفية المملوكة للإتحاد الاشتراكي
العربي الآن . والتي ستظل مملوكة له إلى أن يمحي من الوجود
القانوني كما يحى من الوجود الواقعي .

وقد عرفنا مما سلف أن القرار الصادر في الحادى عشر من مارس سنة ١٩٧٥ من رئيس الاتحاد الإشتراكي العربى بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة قد نص فى المادة الثانية منه « على أن تؤول ملكية ٤٩ ٪ من هذه المؤسسات إلى العاملين بها وذلك وفق الشروط والقواعد التى يقررها المجلس الأعلى للصحافة وطبقاً لأحكام القانون ». وعرفنا مما سلف أيضاً أن قرار إنشاء المجلس الأعلى مشوب ببطلان مطلق ومع ذلك تم تشكيل هذا المجلس وأخذ يؤدى أعماله . لكنه لم يضع القواعد التى أشارت إليها المادة التى سبق ذكرها . وعلى هذا ظل الاتحاد الإشتراكي العربى منفرداً بملكية ما كان يملك من المؤسسات الصحفية .

وجاء مشروع قانون الصحافة الذى وضعته اللجنة الخاصة فقال فى المادة الرابعة والعشرين منه : « المؤسسة الصحفية القومية مملوكة ملكية شعبية » . ويمثل مجلس الشورى فى ملكية ٥١ ٪ من قيمة أموالها وملحقاتها ويمثل العاملون بتلك المؤسسات ملكية نسبة ٤٩ ٪ الأخرى بها .

ويلاحظ فى خصوص هذا النص ما يأتى : —

أولاً : قال فى وصف ملكية الصحف القومية أنها ملكية شعبية « وفى موضع آخر من نفس المشروع قيل عن هذه الملكية أنها ملكية إجتماعية » . والصحيح أنها لا هى إجتماعية ولا هى شعبية لأن المادة التاسعة والعشرين من الدستور قد حددت أنواع الملكية فقالت : أنها الملكية العامة والملكية التعاونية ، والملكية

الخاصة . ولما كانت ملكية الصحف القومية . ليست خاصة ولا تعاونية فلا يبقى إلا أن تكون ملكية عامة .

ولما كانت الحكومة بحكم المادة ١٥٣ من الدستور هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة . فإنها تكون وحدها المختصة بإدارة المال العام وصيانته . ومجلس الشورى ليس فرعاً من الحكومة . وهو أشبه بالمجالس القومية المتخصصة التي نصت عليها المادة ١٦٤ من الدستور . وعلى هذا تكون إضافة ملكية المؤسسات الصحفية إليه أمراً منطوياً على مخالفة دستورية . ثم أن مجلس الشورى لا يحاسب كما تحاسب الحكومة . ولا يسأل كما تسأل عن أخطائها . وليس لديه من الوسائل اللازمة لرعاية المؤسسات الصحفية ما لدى الحكومة . وأغلب الظن أن مجلس الشورى يراد له أن يكون كما كان الإتحاد الاشتراكي ستاراً يحجب سلطة الدولة ويخفي قبضتها المسكة بالصحف . لكن تجربة الإتحاد الاشتراكي أثبتت أن الأمر الواقع لا يحجبه الضباب .

ثانياً : أن التخلي عن ٤٩ ٪ من قيمة أموال وملحقات المؤسسات الصحفية القومية للعاملين فيها . تصرف ليس له مسوع شرعي واضح . لأن العاملين في المؤسسات غير الصحفية المملوكة للدولة لم يظفروا بمثل هذا السخاء . وليس هناك ما يدعوا إلى تمييز العاملين في المؤسسات الصحفية على غيرهم من العاملين إلا أن يكون المراد هو شراء تأييدهم لما تسعى إليه السلطة من

تطوير للصحافة . وقد يفهم السلوك السلبي الذى سلكه الصحفيون أمام التطوير المطلوب على ضوء هذا التفسير .

ومن المؤسسات الصحفية القومية ما آل إلى الدولة بحكم قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ومن أصحاب هذه المؤسسات من لم يأخذ إلى الآن شيئاً مما يستحقه من تعويض مثل الأستاذ مصطفى أمين وأصحاب دار الهلال . وأنصاف هؤلاء أقرب إلى مفهوم العدل من التبرع للعاملين .

ثالثاً : ملكية الدولة للصحف تحولها من أجهزة إعلام إلى أجهزة دعاية . وهى لا تتيح للحواضر التى تطلق المواهب من الفرص مثل ما تتيحه ملكية الأفراد والجماعات . وهى تشجع على الإسراف وتغرى بالتهاون . وإذا كانت خزانة الدولة كفيلة بسداد ما تخسره الصحف الخاسرة . فلا يهتم العاملون فيها أن تكسب أو تخسر . ويكون على الدولة أن تحمل من أعباء الصحف المعانة مثل ما تحمله من أعباء الحيز المعان .

والفرق كبير بين الإعلام والدعاية . فالإعلام فائته الإرشاد والتثقيف والإخبار . ووسيلته العرض الحسن والفكر الناضج والنبأ الصحيح ، أما الدعاية فغايتها الإغراء والتسلط ووسيلتها الإيماء والإستهواء والكلمات البراقة .

والدعاية تتشكل فى أشكال تختلف باختلاف المجال . فهى

فى الدين تبشیر وفى الأخلاق رسالة وفى التجارة إعلان وفى
السیاسة ولاء وإنحياز ، وللإعلان التجارى فى الصحف السیاسیة
مكان محدود لیس له أن یتعداه حتى لا یطغى على مكان الرأى
والنبأ . وكانت الأهرام حریصة على إلتزام هذه القاعدة يوم
كانت ملكا لأصحابها ، أما بعد أن صارت ملكا للدولة فقد زادت
رقعة الإعلان التجارى فیها عن الحد المقبول . كما زادت العناية
بالإعلان التجارى نفسه . ولیس أدل على ذلك من أن المجلس
على عرشها اليوم رجل من رجال الإعلان ولیس رجلا من رجال
السیاسة أو القلم .

والأهرام وشقة یقاتها من الصحف المملوكة للدولة قد أضافت
إلى الإعلان التجارى نوعا من الإعلان السیاسى یددلف به
الصغار إلى الكبار .

وحین كانت الأهرام ملكا لأصحابها كانت حریصة على أن
تعرض فی المسألة الواحدة أكثر من رأى واحد . أما بعد أن
صارت ملكا للدولة فالرأى عندها هو رأى الدولة وحده . وإذا
طلبت على ذلك شهادة الواقع سهل علیك أن تجددها فى امتناعها
هى وغیرها من الصحف الموممة عن نشر كل القرارات التى
صدرت من الهيئات القضائیة ومن نقابة المحامین ونقابة الصحفيین
معرضة على قانون العیب .

وإنى لأعلم أن الأهرام والأخبار أمسكا فى وقت من

الأوقات عن نشر ما أرسلته إليهما الدكتورورة نعمات أحمد فؤاد
وهى تتابع كفاحها فى سبيل هضبة الأهرام . فلم يسعها إلا أن
تضع كتابا نشرت فيه ما أمتنعت هذه الصحف عن نشره .

وحين كانت الصحف مملوكة لأصحابها كان الإلتزام بالفصحى
قاعدة مرعبة . أما اليوم فالصحف الكبيرة فضلا عن الصغيرة
لا تجد أى حرج فى أن تفيض أعمدتها أحيانا باللغة العامية .

ومن باب الملق للجماهير تخصص الأهرام نصف صحيفتها
الآخيرة يوميا لا للفن ولكن لأخبار الفنانين والفنانات . وأحيانا
تضيف إلى هذه الأخبار موادا للتسلية وقتل الوقت لا للتثقيف
أو التهذيب . ومن باب الزينة والمباهاة والمفاخره تحرص الأهرام
على نقر من كبار أهل الأدب . كما حرصت القصور فى تاريخ
مضى على نقر من كبار أهل الشعر . أما السياسة فيرسمها الحكام
والمسؤولون . وللصحف بعد ذلك إحراق البخور ودق الطبول .

وقد زعموا أن الإتحاد القومى هو الشعب وعلى هذا أضافوا إليه
ملكية دار الهلال والأهرام والأخبار وروز اليوسف يوم نزعوها
من أصحابها بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ الذى أطلقوا عليه
اسم قانون تنظيم الصحافة .

ويوم انشأوا الإتحاد الإشتراكى العربى وأحلوه محل الإتحاد
القومى فى ملكية الصحف نفسها زعموا أنه الممثل لقوى الشعب

العاملة وراحوا يقولون ما قاله الميثاق : « أن الصحافة بملكية
الإتحاد الاشتراكي العربي لها . هذا الإتحاد الممثل لقوى الشعب
العاملة . قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة . كذلك
خلصت من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التي
كان يفرضها عليها بقوة تحكمه في مواردها . أن الضمان المحقق
لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب . لتكون حريتها
بدورها إمتدادا لحرية الشعب » .

وكان هذا كله باطلا . فالشعب ليست له ذمة مالية ومن ثم
فهو لا يستطيع أن يملك صحفا أو غير صحف . والدولة وحدها
هي التي تملك المال العام وهي التي تديره . والإتحاد الاشتراكي
العربي لم يكن إلا تنظيما سياسيا جمع من المنافقين والانتهازيين ما يجمعه
كل تنظيم ينشأ في حجر السلطة . عملا بالقاعدة التي نوه بها الرئيس
السادات نفسه في ورقة أغسطس سنة ١٩٧٤ حيث قال : « أن
التنظيم السياسي الذي يبني من موقع السلطة من شأنه أن يجتذب
عناصر نفعية أو إنتهازية وهؤلاء هم الأكثر » .

وكان هذا التنظيم — أي الإتحاد الاشتراكي — في مثابة
الحزب الواحد الحاكم . وإضافة ملكية الصحف إليه لم يكن
إلا ستارا أريد له أن يخفي ملكية الدولة لهذه الصحف وتصرفها
فيها فضلا عن توجيهها لها .

وقد آن لهذا الضلال كله أن يسقط . فقد استبعد الميثاق
من وثائق الدولة وكان قبل هذا الاستبعاد كتابا مقلما . وقد تقرر

إنهاء الاتحاد الإشتراكي بعد أن سلم حكمانا بأن تعدد الأحزاب لازمة من لوازم الديمقراطية . ومع إنهاء الاتحاد الإشتراكي المالك الظاهر للصحف القومية فإن العدل يقتضى أن ترد هذه الصحف لأصحابها . لكن لما كان هذا الرد قد أصبح مستحيلا بسبب ما طرأ على المؤسسات الصحفية من تطور . ولما كان بقاؤها تحت يد الدولة يتعارض مع ما ينبغي أن يتوفر لها من حرية وإستقلال . لهذا لم يبق إلا العمل على تحويلها إلى مؤسسات خاصة بطريقة من الطرق التي أتبعها المانيا الغربية في تحويل ما كان قد أم من مؤسساتها في عهد هتلر مثل : مؤسسة سيارة الشعب التي تحولت من القطاع العام إلى القطاع الخاص في رفق وهواده . وهي اليوم أكثر إنتاجا وأحسن حالا مما كانت عليه يوم كانت ملكا للدولة .

٣ - إدارة الصحف القومية

إدارة الصحف يتولاها في كل مؤسسة قومية مجلس إدارتها العمومية . وملكيته مجلس الشورى للحصة التي يملكها في كل مؤسسة قومية تخوله الحق في أن يرشح سبعة (٧) من ثلاثة عشر عضوا (١٣) يشكلون مجلس الإدارة وتعيين هؤلاء المرشحين يكون بقرار من رئيس الجمهورية « المادة ٢٢ من مشروع القانون » .

وهكذا تفتح ملكية مجلس الشورى للحصة التي يملكها في الصحف القومية الباب للسيد رئيس الجمهورية ليتدخل في إدارة هذه الصحف كما يتدخل الآن بسبب ما يملكه الاتحاد الاشتراكي فيها . مع فارق واضح بين الحالتين . لأن رئيس الجمهورية لا يتدخل الآن في إدارة الصحف القومية بصفته رئيسا للجمهورية . بل يتدخل بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكي المالك لهذه الصحف . أما في مشروع القانون محل البحث فإن رئيس الجمهورية يتدخل في إدارة صحف يملكها مجلس الشورى . وقد يكون للتدخل في الحالة الأولى وجه أما التدخل في الحالة الثانية فلا وجه له .

وتقول المادة (٢١) من مشروع القانون : « الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية تشكل ٤٢ عضوا من بينهم ١٧ عضوا يمثلون ملكية مجلس الشورى لكل منهم ثلاثة أصوات و ٢٥ عضوا يمثلون ملكية العاملين لكل منهم صوتان . ويتولى مجلس الشورى اختبار ٩ (تسعة) أعضاء كمثليين له في الجمعية العمومية على أن ينضم إليهم السبعة الأعضاء المعينون بمجلس الإدارة » .

هنا أيضاً تفتح الأبواب ليدخل منها السيد الرئيس في تشكيل الجمعية العمومية كما فتحت أمامه ليتدخل في تشكيل مجلس الإدارة . والحق أن إضافة ملكية الصحف الموصمة إلى مجلس شورى

لإيراده إلا أن يبقى للسيد الرئيس من الفرص للتدخل في إدارة الصحف مثل ما له الآن في ظل ملكية الإتحاد الاشتراكي العربي لأن الدولة هي المالكة الحقيقية في الحالتين .

٤ - المجلس الأعلى للصحافة

لا بأس في أن يكون للصحافة مجلس أعلى لكن البأس في أن يصدر بتشكيل أعضاء هذا المجلس قرار من رئيس الجمهورية وحده ، والأفضل أن يشارك مجلس الوزراء رئيس الجمهورية في هذا الشأن عملاً بنص المادة ١٢٨ من الدستور ويحسن أن يرفع من مشروع القانون نص المادة ٢٧ الذي يسمح لرئيس الجمهورية بدعوة المجلس الأعلى للصحافة لإجتماع غير عادي تكون له رئاسته .

أقول يحسن أن يرفع هذا النص دفعا لمظنة الإيحاء أو التوجيه وهي مظنة تتعارض مع ما ينبغي أن يحظى به المجلس الأعلى للصحافة من حياد وإستقلال . كذلك يحسن أن يرفع من المشروع نص الفقرة (ى) من المادة (٤٢) التي تنص على اختصاص المجلس الأعلى بتلقى الإخطارات عن الصحف الجديدة والنظر في إنطباق الشروط القانونية عليها . لأن السلطة التنفيذية وحدها هي المختصة بمثل هذا العمل والمجلس الأعلى ليس فرعاً من السلطة التنفيذية .

الخاتمة

« افمن يمشي مكبا على وجهه اهدي ام من
يمشي سويا على صراط مستقيم »

(قرآن كريم)

« الايمان هو ان تؤثر الصدق حيث يفرك على
الكنب حيث ينفعك »

(على بن طالب)

أختتم هذه الرسالة بكلمتين لا فضل لى إلا فى أن أذكر بهما
من يشاء أن يذكر ..

الكلمة الأولى

هى كلمة العلم كما أقرها المجلس الأعلى للجامعات فى جلسة
عقدها فى ٢١ يونيو ١٩٧٧ . وقد عنيت هذه الكلمة ببحث
مقومات الاشتراكية الديمقراطية . وكان السيد وزير التعليم هو
الذى دعى إلى هذا البحث بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية .
وقد نشرت الأهرام هذه الكلمة فى ملحق عددها الصادر فى
٢٨ يوليو سنة ١٩٧٧ . ومما جاء فى هذه الكلمة خاصا بالديمقراطية
إنها تتوافر أولا بسيادة القانون وثانيا باستقلال القضاء . وثالثا
بحرية الصحافة .. وفى شرح هذه الحرية قال المجلس الأعلى
للجامعات :

« أن للصحافة دورا خطيرا فى التعبير عن الرأى العام وتوجيهه
وفى وضع الحقائق أمام الشعب وتبصيره . كما أنها أداة فعالة
لمراقبة تصرفات الحاكمين وترجمة رغبات وآمال المحكومين .
وهى لا تستطيع النهوض بهذه المهمة الكبرى إلا إذا توافر لها
الاستقلال الحقيقى عن أجهزة الدولة . ويقابل هذا الاستقلال

إلتزامها الكامل بميثاق شرف العمل الصحفى ومراقبة مصادر تمويلها . وقد أصبح من الضرورى مع قيام الأحزاب وإنهاء مرحلة رأى الواحد أن تنطلق حرية إصدار الصحف .

وقد لا يتجاوز حدى إذا أشرت هنا إلى أن الأستاذ الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب ورئيس اللجنة الخاصة بالصحافة تلك اللجنة التى وضعت مشروع القانون محل البحث كان ممن شاركوا فى صياغة هذه الحقيقة العلمية .

الكلمة الثانية

هى كلمة كتبها الصحفى الكبير مصطفى أمين فى فكرة من أفكاره التى ضمها كتابه الأخير وفيها يقول : « لا يكفى لضمان حرية الصحافة أن نسميها السلطة الرابعة فقط - كما أنه لا يكفى أن نضع على باب سجن ليمان طره لافتة مكتوبا عليها : (الجامعة المصرية) فيصدق الناس أن السجن تحول إلى جامعة على الرغم مما فيه من زنازين وقيود وأغلال وحراس ومسجونين .

ولا يمكن أن تكون الصحف حرة وهى مملوكة للحكومة ولا وهى مملوكة للحزب الذى تتكون منه الحكومة . ولا يمكن أن يكون الصحفيون أحرارا والحكومة تعينهم بقرارات وتفصلهم بقرارات . معنى حرية الصحافة أن يكون من حق أى مواطن أن يصدر صحيفة حتى لو كان عدد قارئها قارئاً واحداً .. معناه

أن الشعب هو الذى يختار كتابه . يرفعهم إذا أقبل على قراءتهم
ويهوى بهم إذا انصرف عنهم لا أن تفرضهم عليه الحكومة
ثم تجسهم وتضربهم أو تضعهم فى خانة اليك كما يحدث فى لعبة
الطاولة المحبوسة . معنى حرية الصحافة أن تكون لسان الأمة
لا لسان الحكومة . أن تقول للحاكم ما يريد الشعب . لا أن
تقول للشعب ما يريد الحاكم . معناه أن تسلط الأنوار على
الحقائق . لا أن تخفيها بستار من الأكاذيب . معناه ألا تخاف
إلا الله ولا ترهب أصحاب النفوذ والملطان . معناه أن يشعر
الكاتب أنه مسئول أمام ضميره وليس مسئولاً أمام الحكام » .

الملاحق

ملحق ١

مقال نشر في أخبار اليوم في ٧٥/٥/٢٤

ملحق ٢

مقال نشر في الأخبار في ٧٥/٥/٢٧

ملحق ٣

مقال نشر في الأخبار في ٧٥/٥/٣٠

ملحق ٤

مشروع قانون الصحافة الذي أعدته لجنة
تقنين الصحافة من ٦ مادة

مقال نشر في اخبار اليوم

١٩٧٥ / ٥ / ٢٤

راى فى المجلس الاعلى للصحافة

الاتحاد الاشتراكى العربى لا يملك كل الصحف التى تصدر الآن فى مصر . وانما يملك منها ما آل اليه بطريق التأميم الذى تقرر فى سنة ١٩٦٠ ، واذا كان السيد الرئيس - بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى العربى - يملك سلطة الامر والنهى فيما امم من الصحف ، فهو فى خصوص ما لم يؤمم لا يملك امرا ولا نهيا .

والفرق كبير من جهة الولاية والاختصاص بين شرع يسن لتنظيم الصحف المؤممة التى يملكها الاتحاد الاشتراكى وشرع يسن لتنظيم الصحافة نفسها من حيث هى مهنة يمارسها الصحفيون كما يمارس الاطباء الطب والمحامون المحاماة . ووجه الفرق بين الشرعين أن أولهما يكفيه أن يصدر به قرار من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى . لأن الصحف أموال تقتنى وتباع وتشتري . ومالك المال له أن أن يفرد بتنظيمه .

أما الشرع الثانى فلا بد له من قانون ، لأن الصحافة ليست مالا وانما هى مهنة او عمل يمارسه من له دراية به . والمهنة لا يرد عليها حق الملك . ولو اجتمعت صحف البلد كلها فى ملك شخص واحد لما جاز له أن يفرد بتنظيم مهنة الصحافة . لأن فئون هذه المهنة لا تهم ملاك الصحف ورؤساء تحريرها ومحرريها وحدهم . وانما تهم الأمة كلها . وقد ميز الدستور هذه المهنة على غيرها من المهن فنصت مادته الثامنة والاربعون على أن حريتها مكفولة . وتنظيم الصحافة قيد يرد على حريتها . والمشرع وحده هو الذى يجوز له أن يضع هذا القيد والسيد رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى ليس مشرعا ولا ينبغى أن يكون

على ضوء هذه المقدمات ، نظرت فى القرار الذى انشأ المجلس الاعلى للصحافة فما لبثت حتى لاحظت عليه ما يأتى :

أولا - انه صدر من السيد الرئيس بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى العربى .

ثانيا - انه لم يعرض للصحف المؤممة الا فى مادة واحدة من مواده هى المادة الثانية التى نصت « على ان تؤول الى العاملين فى المؤسسات الصحفية الصحف المملوكة » للاتحاد الاشتراكى العربى ملكية ٤٩ ٪ من هذه المؤسسات .

ثالثا - انه فيمابقى من مواده لم يتحدث الا عن الصحافة نفسها . فهو يعرفها فيقول : انها مؤسسة قومية مستقلة ولا يلبث حتى يخضعها لمجلس اطلق عليه من باب التفخيم اسم المجلس الاعلى للصحافة . وهذا المجلس يتألف من رئيس هو الامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى . ومن اعضاء يصدر بتسميتهم قرار من السيد رئيس الاتحاد المذكور والقرار يخول هذا المجلس الاعلى سلطات رهيبه اخص بالذكر منها :

١ - وضع ميثاق الشرف للعمل الصحفى ومتابعة تنفيذه .

٢ - وضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المؤسسات الصحفية .

٣ - التنسيق بين المؤسسات الصحفية المختلفة وكذلك بينها وبين المؤسسات المختصة بالمجال الاعلامى او بسواه من مجالات العمل المشترك تحقيقا للتكامل بين مؤسسات الدولة .

٤ - النظر فيما ينسب الى المؤسسات الصحفية من مخالفات لميثاق الشرف الصحفى . وكذلك النظر فى الامور المتعلقة بضمان الحقوق المقررة للصحفيين .

٥ - تحديد النسبة المئوية التى تخصص من حصيلة اعلانات الصحف لتغطية احتياجات صندوق معاشات الصحفيين .

٦ - يختص المجلس باصدار الصحف والتراخيص بالعمل فى الصحافة للصحفيين .

٧ - تكون قرارات المجلس ملزمة للمؤسسات الصحفية بمجرد صدورها .

هكذا تمضي تصوص القرار محل النظر دالة بالفاظها وعباراتها على انها لم توضع لتنظيم الصحف المؤممة فحسب ، وانما وضعت لتنظيم الصحافة نفسها . وعلى هذا وعلى ما سبق بيانه في مقدمة هذه الكلمة يكون القرار الذى ارسى قواعد هذا التنظيم قد صدر ممن لا يملك ان يصدره ، فصار باطلا بطلانا لا تشفع فيه اجازة ولا تصحيح .

هذا كله مفروض فيه ان القرار محل البحث قد اقتصر على تنظيم الصحافة . لكن الحقيقة المرة هي ان القرار المذكور قد جاوز حد تنظيم الصحافة ومضى فتصرف فيها ووجهها الى غير وجهتها . وآية ذلك انه اعتبرها مؤسسة من مؤسسات الدولة بينما هي بطبيعتها ليست كذلك . ثم انه جعل اصدار الصحف احتكارا للمجلس الاعلى وحده . فامتنع على غيره اصدار الصحف . وكان مفهوما الى ان صدر هذا القرار ان اصدار الصحف حق للمصريين لا يقيده الا طلب الترخيص به . ولست اليوم في صدد البحث في مضار هذا الاحتكار . فهذا شأن له وقته وانما انا اليوم في صدد البحث عن السلطة التى تملك قانونا ان تنشئه . ولا شبهة ان هذه السلطة لا يمكن ان تكون الا السلطة التشريعية .

وبعد فانى اعلم حق العلم ان هناك من هم اولى منى واقدر على الدفاع عن الصحافة . لكننى التزمت الصمت اكثر من شهرين منذ صدر القرار محل البحث في انتظار صوت اسمعه او كلمة اقرؤها نقدا لهذا القرار . ومع الاسف ضاع انتظارى سدى فوجب ان اتكلم .

وانى لاعلم ان كلامى لن يرضى الاتحاد الاشتراكى العربى وقد يفضبه وقد يفضب ايضا المستشارين الذين اعدوا القرار قبل عرضه على السيد الرئيس . وانى لاعلم كذلك ان نشر كلامى قد يخرج الصحيفة التى تنشره لكننى اقف عند حد النقد الذاتى ثم اننى مؤمن بما اقول . وسأظل مؤمنا به الى ان يأتينى ممن يرى غير رأى رد مشفوع بالحجة التى تقنعنى بأننى مخطئ . فان لم يأتنى هذا الرد وما اظن انه آت فليس لى الا ان اتجه الى السيد الرئيس نفسه ليرى رايه في هذا الشأن الخطير وعلى الله التوفيق .

مقال نشر في الاخبار

في ٢٧ / ٥ / ١٩٧٥

هنا هو حكم القانون في قرار المجلس الأعلى للصحافة

● كان الاستاذ مصطفى مرعى قد كتب مقالا في « اخبار اليوم » اعترض فيه على صدور قرار تشكيل المجلس الاعلى للصحافة .. وطالب ان يكون التشكيل بقانون .. وتلقينا الرد التالي من الاستاذ خالد حسونة المستشار بالاستئناف وعضو المجلس الاعلى للصحافة ●

طالعنا الاستاذ الكبير مصطفى مرعى براى في المجلس الاعلى للصحافة ، خلص فيه الى بطلان القرار الصادر بانشاءه بطلانا قال انه لا تشفع فيه اجازة او تصحيح .

والراى عندى ان للموضوع من ناحيته القانونية البحنة جوانب متعددة لم يتفضل سيادته بالتعرض لها - ومن ثم يكون من المتعين توضيحها على ما يلى :

أولا - أن القرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بانشاء المجلس الاعلى للصحافة اورد بديباجه انه صدر استنادا الى القانونين رقمى ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ لتنظيم الصحافة و ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بانشاء نقابة الصحفيين ، وهما النظامان لمهنة الصحافة .

ثانيا - ان نص المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في فقرتها الاخيرة على ان « يجرى نشاط النقابة في اطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى » كما ان مفاد المولد ٤ ، ١٣ ، ١٦ ، ٦٥ من ذات القانون على ان ينشأ في النقابة جدول يشمل اسماء الصحفيين ، وتلحق به الجداول الفرعية المنصوص عليها في القانون ، وان تودع نسخة من تلك الجداول في الاتحاد الاشتراكى العربى .

وعلى ان تشكل لجنة لقيد الصحفيين في جداول النقابة تتولى قبل انعقادها بثلاثين يوما على الاقل ارسال بيان باسماء طالبي القيد الى الاتحاد الاشتراكي العربي لبدء الراى فيها خلال اسبوعين من تاريخ وصول البيان اليها .

وان على مجلس النقابة ان تبلغ الاتحاد الاشتراكي العربي بقرارات اللجان المنصوص عليها في المواد ١٣ ، ١٤ ، ٨١ ، ٨٢ من هذا القانون - كما ان عليه ان يرسل كشفا باسماء الصحفيين المقيدين في جدول النقابة والذين يتقرر نقل اسمائهم من جدول فرعى الى جدول آخر .

وانه لا يجوز لاي فرد ان يعمل في الصحافة ما لم يكن اسمه مقيدا في جدول النقابة بعد حصوله على موافقة الاتحاد الاشتراكي العربي .

والنصوص السالفة على ما يبين من صريح سياقها ، وتواليها وتساندها قاطعة في الدلالة على ان القانون القائم خول الاتحاد الاشتراكي العربي ان يشرف على الصحافة كمهنة ، وليس باعتبارها مالا مملوكا له - والمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ابرزت هذا المعنى في اكثر من موضع فيها .

واعمالا لهذا النظر فان اشراف الاتحاد الاشتراكي يتجاوز المؤسسات الصحفية التى آلت اليه ملكيتها بالتطبيق لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ، يؤدنا في ذلك ما جرت به المادة ١١٤ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ من انه « يقصد بالصحف في تطبيق احكامه كافة الصحف والمجلات وسائر المطبوعات التى تصدر باسم واحد وبصفة دورية » .

ثالثا - استشهد سيادته بالمادة الثامنة والاربعين من الدستور فيما قررته من ان حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة .

وهنا تحدر الإشارة ايضا الى ما جرت به الفقرة الثانية من المادة الخامسة من ذات الدستور من ان الاتحاد الاشتراكي العربي يؤكد تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل

السياسي الذي تباشره تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الأجهزة التي تضطلع بمسئوليات العمل الوطني .

والتفسير الصحيح يكون بأعمال النصين معا دون اهمال احدهما - والقواعد الأساسية للتفسير مقررة ومعلومة لا تحتاج لمزيد من شرح او بيان .

وليس صحيحا انه كان يتعين عرض الامر على السلطة التشريعية لاصدار مثل هذا القرار لانه - وكما سبق القول - استند الى قانون استوفي شكله واصدرته السلطة التشريعية ، فلا يكون ثمة مجال للرجوع اليها الا اذا اريد الفاء ذلك القانون او تعديله وهو الامر الخارج عن نطاق البحث كما حدده الاستاذ.

ولست ارى ان استفيض في جدل حول من كان يملك اصدار الصحف حتى تاريخ العمل بهذا القرار - واكتفى في صدد ذلك بالاحالة الى المادة الاولى من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ - ومبلغ علمي انه لم يرد عليها تعديل او الفاء .

وبعد : فان القرار قد استوفى اجراءاته الدستورية والقانونية .. ومن ثم فهو صحيح في الدستور .. صحيح في القانون ..

مقال نشر في الاخبار
في ٣٠ / ٥ / ١٩٧٥

رد على الراى الآخر

كنت لا انتظر ردا ولا اتوقعة . لا لاننى مؤمن بصحة رايى
فحسب . ولكن ايضا لاننى احسن الظن بالناس على وجه عام
واحسن الظن على وجه خاص بمن تعلموا فيماتعلموه ان الرجوع
الى الحق خير من التعمادى في الباطل .

وخاب ظنى مع الاسف الشديد . ونشرت اخبار الثلاثاء
الماضي ردا اطلعت عليه فزاد ايمانى بصحة ما رايت . . وذلك . .

أولا - لان الذى شاء ان يرد على هو نفسه المستشار الذى
اختاره الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون عضوا في المجلس الاعلى
للصحافة فكان صاحب مصلحة كما كان صاحب راي مسبق .

وكان خيرا له ان يترك الراى لمن هو ابعد عن المظنة . وادنى
الى ان يكون على حياد يتيح له ان يبحث عن الحقيقة لوجه الحق .
وان يسمى الى العلم لوجه العلم . ولو كان الذى راي رايًا غير
رايى فقيها من فقهاء القانون الذين لم يكتسبوا بالمصلحة او بالراى
المسبق لتغير الوضع وتبدلت النظرة .

ثانيا : زعم السيد المستشار ان القانون رقم ٧٦ لسنة
١٩٧٠ قد خول الاتحاد الاشتراكى العربى حق الاشراف على
الصحافة وعلى اساس من هذا الحق جاز للسيد رئيس الاتحاد
الاشتراكى العربى ان يصدر القرار الذى اصدره بانشاء المجلس
الاعلى للصحافة .

وهذا الزعم - اذا صح جدلا - لا يسمح للاتحاد الاشتراكى
الا بأن يشرف على الصحافة . لا ان يحتكرها . والفرق كبير بين
الامرين . فالاشراف على الصحافة قد لا يتعارض مع حريتها
.. اما احتكار الصحافة فهو قضاء على هذه الحرية بالموت . ولما
كان القرار الصادر بانشاء المجلس الاعلى للصحافة قد خص هذا

المجلس وحده بحق اصدار الصحف . . فهذا منه تجاوز لمصلحة
الإشراف وانشاء لاحتكار لا بد له من قانون . . ولا يغنى عن هذا
القانون ان يكون للاتحاد الاشتراكي إشراف على الصحافة او لا
يكون .

ثالثا - على ان القول بأن القانون رقم ٧٦ لسنة ٧٠ قد خول
الاتحاد الاشتراكي العربي حق الإشراف على الصحافة ليس صحيحا
ولا صادقا . . والقول الصحيح الصادق ان القانون المذكور قد
صدر في سنة ١٩٧٠ بانشاء نقابة للصحفيين . وراح ينظمها فحدد
اهدافها . كما حدد شروط العضوية لمن يريد ان يكون عضوا
فيها . . وبين شروط قيد الاعضاء في جداولها . وما الى ذلك مما
يتصل بحقوق الصحفيين وواجباتهم . واذا كان القانون المذكور
قد جعل للاتحاد الاشتراكي سبيلا فهذا استثناء مقيد بنصوصه .
ونصوصه لا يقاس عليها ولا يتوسع فيها . وهو لا يعنى البتة ان
القانون قد خول الاتحاد الاشتراكي حق إشراف عام على نقابة
الصحفيين . ومن باب اولى فهو لا يعنى البتة ان يكون للاتحاد
الاشتراكي حق إشراف عام على مهنة الصحافة نفسها .

رابعا - قلت وما زلت اقول ان دستور سنة ١٩٧١ قد
نص في المادة الثامنة والاربعين منه على ان حرية الصحافة
مكفولة . وقلت وما زلت اقول ان اعمال هذا النص يقضي بأن أى
تنظيم للصحافة لا يكون الا قيذا على حريتها . والمشرع وحده هو
الذى يصنع هذا القيد . ورئيس الاتحاد الاشتراكي ليس مشرعا
ولا ينبغى ان يكون .

وجاء رد السيد المستشار فاذا به يقول :

« استشهد سيادته بالمادة الثامنة والاربعين من الدستور
فيما قررته من ان حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل
الاعلام مكفولة . وهنا تجدر الإشارة ايضا الى ما جرت به الفقرة
الثانية من المادة الخامسة من ذات الدستور من أن الاتحاد
الاشتراكي العربي يؤكد تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق
العمل السياسي الذى تباشره تنظيماته بين الجماهير وفى مختلف
الاجهزة التى تضطلع بمستويات العمل الوطنى . والتفسير

الصحيح يكون بأعمال النصين معا دون اهما ل احدهما .. والقواعد الاساسية للتفسير مقررة ومعلومة لا تحتاج لمزيد من شرح او بيان « .

وهكذا شاء السيد المستشار ان يعلمنا كيف يكون تفسير النصوص .. وجاء ينصحننا بان نعتبر بنص المادة الخامسة من الدستور حين ننظر فى مادته الثامنة والاربعين . وها نحن نطيع السيد المستشار ونعتبر بالنصين معا . ولا نعتبر واحد منهما منفردا . فلا نرى تدافعا ولا تناقضا بين النصين . كما لا نرى نصا منهما يرفع النص الآخر او ينسخه .. واذا كان ذلك ، وكان واضحا لكل ذى عينين ان نص المادة الخامسة من الدستور لا ينقض ولا يرفع نص المادة الثامنة والاربعين ، فما هو الوجه فى ان ينازع السيد المستشار فى صحة الاستشهاد بالمادة المذكورة ؟!

اسأل هذا السؤال فلا اجد له جوابا عندى فلا عجب اذا جرى على خاطرى قول من قال !

يقضى على المرة فى ايام محنته
حتى يرى حسنا ما ليس بالحسن

ملحق (٤)

مشروع قانون الصحافة الذى أعدته لجنة تقنين الصحافة من ٤٦ مادة

(الباب الاول)

الفصل الاول

مادة (١) :

الصحافة سلطة شعبية تؤدى رسالتها فى حرية واستقلال
تعبيرا عن ارادة المجتمع وتأكيدا لقيمه العليا ودفاعا عن عقائده
ومبادئه ومقدساته وذلك طبقا للدستور والقانون .

تستهدف حرية الصحافة تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع
بالمعرفة المستنيرة . وتسهم الصحافة فى تكوين الرأى العام
وتوجيهه بالتعبير عن اتجاهاته . ويمارس الصحفيون عملهم
بوسائل التعبير الصحفى بكافة صورها فى اطار القيم العليا
للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة
دون مساس بالحياة الخاصة للمواطنين .

مادة (٣) :

تكفل استقلال الصحافة اداء رسالتها دون تدخل السلطات
الاخرى فى شئونها ، ولا سلطان على الصحفى فى عمله لغير
القانون .
والاحتفاظ بأسرار المهنة مكفولة .

مادة (٤) :

تتولى الصحافة الرقابة الشعبية لبيان اوجه الخطأ او
القصور فى التخطيط والتنفيذ والاداء بهدف الترشيد للحلول
الافضل فى كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين .
ولا يسأل الصحفى عن أى نقد يستهدف هذه الغايات .

مادة (٥) :

لا يجوز أن يكون الرأى الذى يصدر عن الصحفى او
المعلومات الصحيحة التى ينشرها سببا للمساس بأمنه الصحفى،

ولا يضر الصحفي في رزقه بسبب عمله الصحفي ، ولا يجوز
المساس بأمنه الصحفي بسبب عمل خارج عن دائرة النشر .
والأصل فيما يصدر عن الصحفي أنه يستهدف تحقيق
المصلحة العامة ، ويقع عبء اثبات العكس على من يدعيه .
وفي جميع الأحوال لا يجوز نقل الصحفي الى مؤسسة
غير صحفية او نقله الى عمل غير صحفي الا بموافقة كتابة .
مادة (٦) :

للصحفي الحق في الحصول على الأنباء والمعلومات
والاحصائيات من مصادرها ولا يجوز حجبها عنه وله حق نشر
كل المعلومات والاحصائيات عدا ما يمس الاسرار العسكرية
والوثائق الرسمية المحظور نشرها قانونا .
مادة (٧) :

يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمقومات الاساسية للمجتمع
المنصوص عليها في الدستور والقيم الواردة بميثاق الشرف
الصحفي .

ويحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق او
المحاكمة بما يؤدي الى التأثير في الراى العام وذلك كله دون
الاخلال بحق الصحفي في ابداء الراى الموضوعى .

وتلتزم الصحف بنشر الاسباب التى تقام عليها الاحكام
او القرارات التى تصدر فى القضايا التى تناولتها بالنشر اثناء
التحقيق او المحاكمة .

الفصل الثانى

ملكية الصحف

وتنظيم الاصدار والنشر

مادة (٨) :

حرية اصدار الصحف وملكيتهما مكفولة للأحزاب السياسية
والاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك للأشخاص الاعتبارية الخاصة
التي تتخذ شكل شركات اموال أو تعاونيات .

ويشترط فى الصحف التى تصدرها الاشخاص الاعتبارية
الخاصة أن تتخذ شكل شركات مساهمة وتكون اسهمها جميعها

اسمية ومملوكة للمصريين وحدهم ولا يقل راس مال الشركة المدفوع عن ٢٥٠ ألف جنيه اذا كانت يومية ومائة ألف جنيه اذا كانت اسبوعية يودع بالكامل فى أحد البنوك المصرية .
وللنقابات والاتحادات والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العلمية والاندية الرياضية اصدار صحفها وذلك كله من خلالها مباشرة او عن طريق تأسيس شركات او جمعيات او تعاونيات دون قيد على شكل الشركة او راسمالها .
وللدور النشر حق ملكية الدوريات المتخصصة غير السياسية واصدارها بموافقة المجلس الاعلى للصحافة وعلى ان تتخذ شكل شركات مساهمة او تعاونيات

مادة (٩) :

تتخذ الصحف التى تطبع او تصدر احدى الصور التالية :
(ا) الصحف التى تصدرها المؤسسات الصحفية القومية وهى التى يسهم مجلس الشورى فى ملكيتها .
(ب) الصحف التى تصدر عن الاحزاب السياسية .
(ج) الصحف التى تصدرها الاشخاص الاعتبارية الخاصة بشرط أن تأخذ شكل شركات مساهمة او تعاونيات .
(د) الصحف القائمة حاليا وتصدر عن أفراد تظل ملكيتها لاصحابها وتستمر فى مباشرة نشاطها ، وينتهى هذا النشاط بوفاتهم .

(هـ) الصحف التى تصدرها الهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العلمية والنقابات والاتحادات والاندية الرياضية .

(و) الدوريات المتخصصة غير السياسية المملوكة لدور النشر ويكون اصدارها بعد موافقة المجلس الاعلى للصحافة .
(ز) الصحف والنشرات الدورية التى تصدرها الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخاضعة للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ويصدر بتنظيمها قرار من المجلس الاعلى للصحافة .

مادة (١٠) :

يجب على من يريد اصدار صحيفة جديدة ان يقدم اخطارا كتابيا للمجلس الاعلى للصحافة يشتمل على اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة صاحب الصحيفة واسم رئيس التحرير واسم الصحيفة واللغة التى تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها واسم

وعنوان المطبعة التي تطبع فيها الصحيفة . ويسلم إيصال لمن قدم الاخطار .

ويجب اعلان المجلس الاعلى للصحافة كتابة بأى تغيير يحدث فى البيانات التى تضمنها الاخطار قبل حدوثه بشمانية ايام على الاقل .

فاذا طرأ هذا التغير على وجه غير متوقع وجب اعلانه فى ميعاد اقصاه ثمانية ايام من تاريخ حدوثه .

ويعاقب صاحب الصحيفة فى حالة مخالفة الفقرة الاولى بالحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم باغلاق الصحيفة . وتكون العقوبة فى حالة مخالفة الفقرة الثانية بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه .

مادة (١١) :

تعتبر الموافقة على اصدار صحيفة امتيازاً شخصياً لا تنتقل ملكيته بأية صورة من صور نقل الملكية ، وكل تصرف يتم بالمخالفة لحكم هذه المادة يعتبر باطلا . ويعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

مادة (١٢) :

بعد المجلس الاعلى للصحافة نموذجاً لعقد تأسيس الصحيفة التى تتخذ شكل شركة مساهمة أو جمعية أو تعاونية ونظامها الاساسي .

ويحدد عقد التأسيس اغراض الصحيفة وأسماء رئيس وأعضاء مجلس الادارة المؤقت من بين المساهمين .

وتكون مدة هذا المجلس ستة اشهر على الاكثر من تاريخ استكمال اجراءات التأسيس يتم فى خلالها انتخاب مجلس الادارة وفقاً للنظام الذى يحدده عقد التأسيس .

مادة (١٣) :

يشكل فى كل مؤسسة صحفية مجلس للتحريض أو عدة مجالس عند الاقتضاء من خمسة عشر عضواً على الاكثر من رؤساء التحرير ومن يليهم فى مسئولية العمل الصحفى واثنين من المحررين يختارهم الجمعية العمومية سنوياً .

مادة (١٤) :

يضع مجلس التحرير السياسة العامة للتحرير ويشرف على تنفيذها وذلك في اطار السياسة العامة التي يضمنها مجلس الادارة للمنشأة ويكون تنفيذ تلك السياسة من سلطات رئيس التحرير ومعاونيه .

مادة (١٥) :

يجب ان يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف اشرافا فعليا على كل محتوياتها ، او عدد من المحررين يشرف كل منهم اشرافا فعليا على قسم معين من اقسامها .
ويشترط في رئيس واعضاء مجلس التحرير ان يكونوا اعضاء مستغلين في نقابة الصحفيين .
ويستثنى من هذه الشروط المبينة بالفقرتين السابقتين رؤساء تحرير الصحف العلمية التي تصدرها هيئات علمية .
وكل مخالفة لاحكام الفقرتين الاولى والثانية يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .
ويجوز للمحكمة ان تقضي بمصادرة اعداد الصحيفة المخالفة .

مادة (١٦) :

يجب ان يتضمن كل عدد من الصحيفة البيانات الآتية :
(أ) اسم ورئيس مجلس الادارة .
(ب) اسم ورئيس التحرير .
(ج) اسم المطبعة التي طبع بها .
(د) تاريخ صدور العدد .

مادة (١٧) :

عند تداول عدد من الصحيفة او ملحق للعدد يجب على رئيس التحرير او المدير المسئول ان يسلم لكل من المجلس الاعلى للصحافة والهيئة العامة للاستعلامات ست نسخ .
وكل مخالفة لحكم هذه المادة يعاقب عليها بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه فضلا عن الزام المخالف بالابداع .

مادة (١٨) :

يجب على رئيس التحرير ان ينشر بناء على طلب صاحب الشأن تصحيح ما نشر عنه .

ويقصد بصاحب الشأن كل من ورد ذكره او الاشارة اليه في
اى كتابات بالصحيفة فاذا توفى انتقل الحق الى ورثته على أن
يعارسه الورثة او من يمثلهم مرة واحدة . وللورثة ايضا حق
التصحيح لكل ما ينشر عن مورثهم بعد وفاته .
ويجب ان ينشر التصحيح خلال الثلاثة ايام التالية لاستلامه
وفي نفس الصفحة التى نشر بها المقال المطلوب تصحيحه .
ويكون نشر التصحيح بدون مقابل بشرط الا يجاوز حجم
الفقرات المردود عليها فاذا جاوزه كان للمحرر الحق في مطالبة
صاحب الشأن قبل النشر باجر المقدار الزائد على اساس تعريفة
الاعلانات المقررة .

مادة (١٩) :

لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الاحوال الآتية :
(أ) اذا وصل التصحيح الى الصحيفة بعد مضي ستين يوما
من تاريخ نشر المقال .
(ب) اذا سبق للصحيفة ان صححت بنفس المعنى الوقائع
والتصريحات التى اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .
(ج) اذا كان التصحيح محررا بلفظ غير الذى كتب بها الخبر
او المقال .
(د) اذا انطوى نشر التصحيح على جريمة يعاقب عليها
القانون او على مخالفة للنظام العام والآداب .
(هـ) ان يكون الرد مخالفا لآداب المهنة او ينطوى على خروج
على الموضوع .
عدم صحة التصحيح نفسه .

مادة (٢٠) :

كل من يخالف احكام المادتين السابقتين يعاقب بالحبس مدة
لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه او باحدى
هاتين العقوبات وذلك دون اخلال بحق صاحب الشأن في المطالبة
بالتعويض .
وللمحكمة ان تلزم الصحيفة بنشر التصحيح بالصيغة التى
قدمها صاحب الشأن او بآية صيغة أخرى تعتمدها . ويكون
حكمها مشمو لا بالنفاذ المجل وفي حالة الامتناع عن التنفيذ يعاقب
رئيس التحرير بالعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة ويكون
الحبس وجوبيا .

الفصل الثالث

إدارة الصحف

مادة (٢١) :

تشكل الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية من ٤٢ عضواً يكون من بينهم ١٧ عضواً يمثلون الملكية الاجتماعية .. و ٢٥ عضواً يمثلون ملكية العاملين بتلك المؤسسة . ويتولى مجلس الشورى اختيار عشرة أعضاء كممثلين له في الجمعية العمومية على أن ينضم اليهم السبعة الأعضاء المقينون بمجلس الإدارة . ويكون لكل منهم ٣ أصوات عند إجراء كل تصويت .

وينتخب كل من الصحفيين والإداريين والعمال بالمؤسسة من بينهم ثمانية أعضاء وذلك بالاقتراع السري المباشر . ويكون لكل منهم صوتان عند إجراء التصويت في الجمعية العمومية . ويختار اللجنة النقابية بالمؤسسة عضواً بالجمعية العمومية على أن يكون له صوت واحد .

ويشترط فيمن يرشح نفسه في انتخاب الجمعية العمومية للمؤسسة أن يكون قد أمضى خمس سنوات على الأقل في العمل بذات المؤسسة .

وتجرى انتخابات أعضاء الجمعية كل أربع سنوات . ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لإجراء الانتخابات .

مادة (٢٢) :

تختص الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية بما يلي :

- ١ - إقرار الموازنة التقديرية والحساب الختامي .
- ٢ - تعيين واعتماد مراقبي الحسابات .
- ٣ - إقرار السياسة الاقتصادية والمالية للمؤسسة والنظر في المشروعات الجديدة أو تصفية مشروعات قائمة ، ويتم ذلك من خلال التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الإدارة .
- ٤ - إقرار اللوائح الخاصة بالأجور أو غيرها التي يضعها مجلس الإدارة بشرط الالتزام بقواعد الحد الأدنى للأجور التي يضعها المجلس الأعلى للصحافة .

٥ - النظر فيما يعرضه عليه مجلس الإدارة من امور .
٦ - انتخاب ستة من بين اعضائها لعضوية مجلس الإدارة
على ان يكون من بينهم اثنان عن كل من الصحفيين والاداريين
والعمال .

٧ - اختيار اثنين من المحررين لعضوية مجلس التحرير .
ويجوز لثلث اعضاء الجمعية العمومية طلب عقد جمعية
عمومية غير عادية وكذلك يجوز لمجلس الإدارة طلب انعقادها .
مادة (٢٣) :

يشكل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية من ثلاثة
عشر عضوا يرشح مجلس الشورى سبعة منهم شريطة ان يكون
من بينهم اربعة اعضاء على الاقل من ذات المؤسسة الصحفية .
وتكون مدة مجلس الإدارة اربع سنوات .
ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية .
وتنتخب الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية ستة اعضاء
من بينهم اثنان عن كل من الصحفيين والعمال والاداريين .
ويشترط لصحة انعقاد مجلس الإدارة حضور الاغلبية
المطلقة لاعضائه . وتصدر القرارات باغلبية آراء الحاضرين ،
وعند التساوى يرجع الجانب الذى من بينه الرئيس .
ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاداري في أكثر من منشأة
صحفية .

مادة (٢٤) :

المؤسسة الصحفية القومية مملوكة ملكية شعبية . ويمثل
مجلس الشورى في ملكية ٥١٪ من قيمة اموالها وملحقاتها . ويمثل
العاملون بتلك المؤسسات ملكية نسبة ٤٩٪ الاخرى بها .
ويخصص نصف صافى الارباح للعاملين بالمؤسسات الصحفية
القومية والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات .
ويصدر المجلس الاعلى للصحافة القرارات المنظمة لادارتها
واعداد موازاناتها السنوية وتوزيع الارباح .

مادة (٢٥) :

تكون لكل مؤسسة صحفية قومية الشخصية الاعتبارية ولها
مباشرة كافة التصرفات القانونية لتحقيق اغراضها .

مادة (٢٦) :

للمؤسسة الصحفية القومية تأسيس شركات مساهمة بمفردها دون ان يشترك معها مؤسسون اخرون وذلك لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر او الاعلان او الطباعة او التوزيع . ويكون تأسيس هذه الشركات وتنظيم علاقة المؤسسات الصحفية بها وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الاعلى للصحافة . كما يعتبر مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية بمثابة الجمعية العمومية لكل من الشركات التابعة لها .

مادة (٢٧) :

يجوز للمؤسسات الصحفية القومية ان تكون لها مصلحة مع المنشآت الصحفية الاخرى ووكالات الانباء التى تزاوّل اعمالا شبيهة بأعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق اغراضها في الداخل او الخارج .

كما يجوز لهذه المؤسسات ان تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة او تشتريها او تلحقها بها .

مادة (٢٨) :

تعتبر المؤسسة الصحفية القومية شركة من شركات القطاع الخاص الا فيما يتعلق باموالها واحوال مسئولية مديريها والعاملين فيها المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير او الاستيراد والوكالات التجارية فتنتطبق عليها الاحكام المقررة قانونا .

الباب الثانى

المجلس الاعلى للصحافة

مادة (٢٩) :

يهدف المجلس الاعلى للصحافة الى دعم حرية الصحافة وضمان استقلالها . . في اطار الحفاظ على القومات الاساسية للمجتمع ، وضمان سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والالتزام بالقيم الدينية والروحية ، والنظام الاشتراكى الديمقراطى، ومكاسب الشعب المصرى .

مادة (٣٠) :

يشكل المجلس الاعلى للصحافة على الوجه التالى :

- رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية العامة .
- رؤساء تحرير يمثلون الصحف العامة بشرط ان تمثل كل صحيفة بواحد من رؤساء التحرير .
- رؤساء الصحف الحزبية التي تصدر وفقا لقانون الاحزاب بحيث لا تمثل صحف الحزب ان تعددت باكثر من واحد .
- نقيب الصحفيين واعضاء مكتب نقابة الصحفيين .
- هيئة مكتب نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر بشرط ان يكونوا من العاملين في الصحف .
- رئيس مجلس ادارة الشركة القومية للتوزيع .
- ١١ من الشخصيات العامة من الكتاب والمهتمين بشئون الصحافة .

- الوزير المختص بشئون الاعلام .

- اثنان من المشتغلين بالقانون احدهما من كبار اعضاء الهيئات القضائية ويصدر بتشكيل المجلس قرار من رئيس الجمهورية .

مادة (٣١) :

مدة المجلس الاعلى للصحافة اربع سنوات .

مادة (٣٢) :

- يختار المجلس الاعلى للصحافة هيئة مكتبه بالانتخاب السري وتشكل هيئة المكتب من الرئيس ، والوكيلين والامين العام ، والامين العام المساعد ولا يجوز لاحد من ممثلى السلطات الاخرى الاعضاء في المجلس ترشيح نفسه لعضوية المكتب .
- ويكون انتخاب هيئة المكتب لمدة (سنتين) .

مادة (٣٣) :

يشكل المجلس لجنته التنفيذية من :

- ١ - اعضاء هيئة المكتب .
- ٢ - نقيب الصحفيين .
- ٣ - العضو القانونى .
- ٤ - اربعة اعضاء يختارهم المجلس بالانتخاب من بين اعضائه .

مادة (٣٤) :

- يضع المجلس لوائحته التى تبين نظام العمل فيه لجان المجلس وتبين طريقة تشكيلها .

مادة (٣٥) :

رئيس المجلس هو الذى يرأس جلساته ويرأس هيئة المكتب واللجنة التنفيذية ، ويمثل المجلس امام كافة الجهات وينوب عنه (احد الوكيلين) في رئاسة الجلسات عند غيابه او قيام مانع به .
ويقوم الامين العام بتنفيذ قرارات المجلس واعداد جدول اعماله بالاتفاق مع الرئيس .

مادة (٣٦) :

يجتمع المجلس مرة كل شهر على الاقل ويجوز دعوته لاجتماع طارئ بناء على طلب رئيسه .
او عشرة من اعضائه .
او مجلس نقابة الصحفيين .

مادة (٣٧) :

لرئيس الجمهورية دعوة المجلس الاعلى للصحافة لاجتماع غير عادى وفي هذه الحالة تكون رئاسة الاجتماع لرئيس الجمهورية .

مادة (٣٨) :

للمجلس الاعلى للصحافة حق طلب البيانات من كافة جهات الاختصاص الرسمية للوقوف على السياسة العامة للدولة في كافة المجالات ، وله ان يطلب البيانات التى تمكنه من ممارسة اختصاصاته واتخاذ القرارات المناسبة .

للمجلس ان يطلب من الحكومة ايضاحات في بعض القضايا العامة ، او ان يطلب دعوة ممثلها لايضاح السياسات العامة في الامور الحيوية .

مادة (٣٩) :

للمجلس الاعلى للصحافة حق اقتراح القوانين والقرارات المتعلقة بالصحافة وان يتقدم بها الى رئيس الجمهورية او رئيس الحكومة لاستصدار هذه التشريعات او اتخاذ الاجراء المحقق للصالح الصحفى .

ويختص المجلس بوضع اللوائح المنفذة لهذه التشريعات .

مادة (٤٠) :

يجب اخذ رأى المجلس الاعلى للصحافة فى اية اقتراحات او تشريعات بقوانين فى شأن الصحافة قبل عرضها على مجلس الشعب لبدء الراى فيها .

ويدعى المجلس لارسال من يمثله عند مناقشة مشروعات القوانين المذكورة فى مجلس الشعب .

مادة (٤١) :

تنتقل للمجلس الاعلى للصحافة الاختصاصات التى كانت مخولة له فى شأن الصحافة بمقتضى القوانين لكافة الجهات السياسية والتنفيذية .

اختصاصات المجلس الاعلى للصحافة

مادة (٤٢) :

مع مراعاة الاختصاصات الاخرى المنصوص عليها فى هذا القانون يتولى المجلس الاختصاصات التالية :

(١) اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتنميتها وتطويرها بما يساير التقدم العلمى الحديث فى مجالات الصحافة ومدىها اقليميا الى اوسع رقعة .

(ب) حماية العمل الصحفى بتأكيد حق الصحفى فى النشر وعدم حرمانه من هذا الحق ومراقبة عدم جواز الحجز على قلمه أو نقله لعمل غير صحفى داخل مؤسسة أو خارجها وحماية حق الصحفى فى الحصول على الانباء وضمان تدفق الانباء والمعلومات بين المصادر المختصة والصحافة والنظر فيما يمس هذا الحق .

(ج) وضع القواعد المنظمة للحد الأدنى لاجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية وتدرجها دون الاخلال بحق كل مؤسسة فى وضع لائحة الاجور بها واعتمادها من جمعيتها العمومية .

(د) انشاء صندوق لدعم الصحف وبصدر المجلس اللائحة المنظمة لهذا الصندوق وكيفية دعمه للصحف وتحديد حصص الورق ، ومستلزمات الانتاج وتذليل كافة العقبات المادية امام دور الصحف .

(هـ) تحديد اسعار ومساحات الاعلانات بما لا يخل بحق القارئ فى المساحة التحريرية وفقا للمعرف الدولى .

(و) تحديد اسعار الصحف والمجلات .

(ز) التنسيق والتحكيم بين الصحف القومية فى المجالات الاقتصادية والادارية .

(ح) حل المشكلات التى قد تنشأ بين ممثلى راس المال المختلفين فى الجمعيات العمومية عند عدم حسم المشكلات فى اجتماعات هذه الجمعيات ورفعها للمجلس الاعلى .

(ط) يبين المجلس اسلوب رقابة الشعب على ملكية الصحف وتمويلها عن طريق الجهاز المركزى للمحاسبات ويتخذ شأنه فى المخالفات التى تكشفها هذه التقارير اذا لم تتصد لها الجمعيات العمومية .

(ى) تلقى الاخطارات عن صدور الصحف الجديدة والنظر فى انبساط الشروط القانونية لاصدار الصحف التى تصدرها الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية او دور النشر ويعتبر عدم اصداره قرارا خلال ١٠ يوما موافقة على الصدور .. وفى حالة الرفض يجب ان يكون اعتراض المجلس على صدور الصحيفة سببا .

(ك) التأكد من نشر الصحف لردود الافراد على ما ينسب اليهم بالنشر بالصحف .

(ل) التحقيق فى الشكاوى المتضمنة مساسا بحقوق الصحفيين المقررة بهذا القانون وقانون نقابة الصحفيين او ما يمس حرية الصحافة واستقلالها واتخاذ القرار المناسب طبقا للدستور والقانون .. وكذلك فى الشكاوى المتضمنة مساسا بحقوق الافراد وكرامتهم .

مادة (٤٣) :

مع عدم الاخلال بحق نقابة الصحفيين فى تأديب اعضائها طبقا لقانونها يختص المجلس الاعلى للصحافة فى الحالات التى تعتبر انتهاكا أو اخلايا بالقيم الواردة بميثاق الشرف الصحفى ، ان يطلب تحريك الدعوى التأديبية بعد تحقيق الواقعة بمعرفة احدى لجانه وثبوت الدلائل التى تكفى للاتهام بارتكاب المخالفة ، ويكون الادعاء فى هذه الحالة بتقديم العضو للمحاكمة التأديبية امام هيئة التأديب المنصوص عليها فى المادة ٨٢ من قانون النقابة .

ويجوز لكل من العضو والمجلس الاعلى الطعن فى الحكم الذى يصدر من هذه الهيئة امام هيئة عليا تشكل من ثلاثة من مستشارى محكمة النقض وعضو ممثل للنيابة يجوز اختياره بمعرفة الصحفي نفسه وعضو ممثل للمجلس الاعلى . على الا يكون من اللجنة التى اجرت التحقيق وتبين لائحة المجلس اللجنة المختصة بالتحقيق واجراءاته ... وفى كل الحالات يجوز لنقابة الصحفيين الدفاع عنه امام جهة التأديب .

مادة (٤٤) :

يقدم المجلس الاعلى للصحافة تقريراً سنوياً لمجلس الشورى يتضمن اوضاع الصحافة وما تناولته من قضايا واى مساس بحريتها واوضاع المؤسسات الصحفية المالية والاقتصادية . ويتخذ مجلس الشورى ما يراه من اجراء فى شأن هذا التقرير ويبلغ ملاحظاته للمجلس الاعلى للصحافة ليقرر الاجراء المناسب فى هذا الشأن .

ويعلن المجلس الاعلى بياناً سنوياً للرأى العام عن مسار حرية الصحافة فى مصر .

مادة (٤٥) :

تكون القرارات التى تصدر عن المجلس الاعلى للصحافة فى الامور التى تدخل فى اختصاصه طبقاً لهذا القانون . . قرارات ادارية ملزمة لكافة المؤسسات الصحفية والافراد والجهات المعنية . ويجوز الطعن فى هذه القرارات بكافة الطرق المكفولة للطعن فى القرارات الادارية .

مادة (٤٦) :

يحدد مجلس الشعب عند اقراره الموازنة العامة للدولة الميزانية السنوية للمجلس الاعلى للصحافة وصندوق دعم الصحف .